

الباب الأول

في الأحكام العامة

مادة ٢ - الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتبليغه ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب ، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشرية والحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة . كما تهتم ببحث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية ، وإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقديمها ، وتعمل على رقي الآداب وتقديم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية ، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمتخصصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولفسة القرآن ، وتخرج علماء عاملين متفهمين في الدين يعمون إلى الأيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح ، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة ، والربط بين العقيدة والسلوك ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة ، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى مسيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية .

ومقره القاهرة ، ويتبع رئاسة الجمهورية .

مادة ٣ - يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر .

مادة ٤ - شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن ودلوم الإسلام ، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته .

ويرأس المجلس الأعلى للأزهر .

مادة ٥ - يختار شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية ، أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء هذه الهيئة ، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ، فإن لم يكن قبل هذا التعيين عضوا في تلك الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضوا فيها .

مادة ٦ - يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للقضاة وقبول التبرعات التي ترد إليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع القرض الذي يقوم عليه الأزهر .

وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر ، ويكون له حق مقاضاة نظار الأوقاف التي للدرسين أو الموظفين أو الطلاب نصيب فيها ، وذلك دون إخلال بما لوزارة الأوقاف من الحقوق والاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجنوب اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦١

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١

في شأن الترخيص للبنك المركزي المصري في أن يأخذ من الأموال العامة المبالغ اللازمة لإقراض المؤسسات العامة لتمويل المشروعات الإنتاجية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يرخص للبنك المركزي المصري في أن يمنح قروضا للمؤسسات العامة من الأموال العامة المودعة بالبنك لتمويل المشروعات المدرجة ضمن الميزانية الانتاجية للإقليم الجنوبي .

مادة ٢ - يحدد وزير الخزانة المركزي الشروط والأوضاع التي تمنح على أساسها هذه القروض .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تستبدل النصوص المرافقة بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والقوانين المعدلة له ، ويبتل كل ما يخالف ذلك من القوانين .